تقرير وتوصيات

منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري

للدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

بيروت – الجمهورية اللبنانية: 16 كانون الثاني (يناير) 2019

أولا – المقدمة:

1. بتنظيم من اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، ومجموعة الاقتصاد والأعمال، عقد منتدى القطاع الخاص العربي في العاصمة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 16 كانون الثاني (يناير) 2019، على هامش الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار "الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة في سبيل اقتصاد عربي أكثر احتوائية".

2. عقد المنتدى استنادا إلى قرارات القمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والتي دعت إلى مباركة جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك، ودعوته إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية، وفي نفس الوقت دعم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمم التنموية والاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

3. وتشرف المنتدى برعاية وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية السيد سعد الحريري، حيث أكد دولته على أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية. كما أكد معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط على أهمية الشراكة مع القطاع

الخاص والدور المهم للمنتدى نظرا لأن القمة المرتقبة تتمحور على الجانب التنموي بشقيه الاقتصادي والاجتماعي.

وشارك في المنتدى العديد من الشخصيات العربية الرسمية ورؤساء وقيادات الغرف العربية والغرف العربية الأجنبية المشتركة وقادة المؤسسات المالية والاقتصادية العربية والمنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والعديد من أساتذة الجامعات والخبراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا – جلسات العمل

عقد في إطار المنتدى خمس جلسات عمل، بالإضافة إلى جلسة ختامية، وحملت العناوين التالية: دور القطاع الخاص ومؤسسات التمويل في التنمية المستدامة والتجارة البينية وإعادة الإعمار، الثورة الصناعية الرابعة والمرحلة الاقتصادية المقبلة، المرأة العربية والتمكين الاقتصادي، ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مفتاحا للتحول إلى الاقتصاد المعرفي، لبنان والشراكة بعد مؤتمر "سيدر". وقدمت خلال جلسات العمل الخمس 26 ورقة عمل تناولت كافة محاور المنتدى.

ثالثا – التوصيات

1. **في مجال إزالة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها**
   - حث الدول العربية على إزالة المعوقات غير الجمركية خلال مدة زمنية محددة.
   - دعوة الدول العربية إلى تسهيل دخول الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التطبيق، وإدراج موضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية.
2. **في مجال تسهيل حركة الاستثمار البيني وأصحاب الأعمال**
   - دعوة الدول العربية لإقرار اتفاقية استثمار عربية جديدة لتسهيل حركة الاستثمار العربي البيني ولتسهيل انتقال أصحاب الأعمال بين الدول العربية، بالتعاون مع الغرف العربية. وكذلك دعوتها إلى تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار العربية.
3. **في مجال ترقية التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة**
   - دعم التعاون مع القطاع الخاص ممثلا بالغرف العربية لوضع مناهج جديدة تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لأسواق العمل.

4. **في مجال مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي**

- دعوة الدول العربية لصياغة استراتيجية عربية مشتركة للاقتصاد الرقمي تستند إلى نظام معلومات متكامل، بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة، ومع وضوح السياسات الضريبية المتصلة، وتحسين نوعية وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها، ونشر الخدمات العامة الإلكترونية.
- دعوة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك إلى التعاون وإتاحة المعلومات وقواعد البيانات الداعمة وغيرها من متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

5. **في مجال مشروعات تمكين المرأة والشباب**

- دعوة مؤسسات التمويل العربية المشتركة للتركيز على تمويل مشروعات ريادة الأعمال والابتكار والشباب ومشروعات تمكين المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز تنمية ريادة الأعمال والابتكار، بمشاركة رئيسية من القطاع الخاص العربي ممثلا بالغرف العربية، وبما يساهم في الحد من البطالة والفقر.

6. **في مجال إشراك القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي العربي**

- دعوة الدول العربية إلى إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي على المستوى الوطني من خلال الغرف العربية، وعلى المستوى العربي المشترك من خلال اتحاد الغرف العربية، وذلك على سبيل المشورة ولما لدى القطاع الخاص من إمكانيات علمية واستثمارية ومن خبرات، والتزاما بمسؤولياته تجاه التنمية في بلده وفي العالم العربي.

7. **في مجال توسيع دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة بالوطن العربي**

- دعوة جميع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية ومتعددة الأطراف إلى التعاون مع اتحاد الغرف العربية لاجتذاب رأس المال الخاص للمشاركة في تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة، ووضع الحوافز المناسبة لذلك.
- الدعوة إلى إقامة بنك معلومات للعرب المهاجرين في العالم لتعزيز إشراكهم في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ولفتح أسواق الدول للصادرات العربية.

8. **في مجال مشاركة القطاع الخاص في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات**

- الحرص على مشاركة القطاع الخاص العربي في مشروعات إعادة الإعمار، واشتراط نسبة مكون محلي عربي في تلك المشروعات.